



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# ما يمكن أن تتعلمه من الإصلاح المدرسي الناجح في فنلندا

ليندا دارلينج هاموند

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثوقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، الإدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## ما يمكن أن نتعلمه من الإصلاح المدرسي الناجح في فنلندا

ليندا دارلينج هاموند\*

تم نشر هذا المقال في NEA Today. وهو مقتطف من كتاب دارلينج هاموند ٢٠١٠، العالم المسطح والتعليم: كيف سيحدد التزام أمريكا بالعدالة مستقبلنا.

يتساءل المرء عما يمكن أن نحققه كأمة إذا تمكنا أخيراً من تنحية ما يبدو أنه التزامنا الفعلي بعدم المساواة، والذي يتعارض بشدة مع خطابنا المتعلق بالإنصاف، ووضع ملايين الدولارات التي يتم إنفاقها في الجدل والتقاضى باستمرار لبناء نظام تعليمي عالي الجودة لجميع الأطفال.

ولتخيل كيف يمكن القيام بذلك، يمكن للمرء أن ينظر إلى الدول التي بدأت بقليل جداً من الأنظمة التي تم بناؤها بشكل هادف وإنتاجية عالية وعادلة، وفي بعض الأحيان من الصفر تقريباً، في غضون عقدين إلى ثلاثة عقود فقط.

وفي تحليل حديث لسياسات الإصلاح التعليمي، يصف محلل السياسة الفنلندي «سالينغ» كيف غيرت فنلندا، منذ السبعينيات، نظامها التعليمي التقليدي «إلى نموذج لنظام تعليمي حديث ممول من القطاع العام مع تكافؤ واسع النطاق ونوعية جيدة ومشاركة كبيرة كل هذا بتكلفة معقولة». (Sahlberg, 2009, p.2) وأكمل قائلاً بأن أكثر من ٩٩٪ من الطلاب الآن يكملون تعليمهم الأساس الإلزامي بنجاح، وحوالي ٩٠٪ يكملون المرحلة الثانوية. ويلتحق ثلثا هؤلاء الخريجين بالجامعات أو مدارس الفنون التطبيقية ذات التوجه المهني. ويشارك أكثر من ٥٠٪ من السكان البالغين الفنلنديين في برامج تعليم الكبار. ويتم تغطية ٩٨٪ من تكلفة التعليم على جميع المستويات من قبل الحكومة وليس من قبل القطاعات الخاصة.

وعلى الرغم من وجود فجوة كبيرة في التحصيل بين الطلاب في السبعينيات، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، فقد تقلصت هذه الفجوة بشكل تدريجي نتيجة لإصلاح المناهج الدراسية الذي بدأ في الثمانينيات. وبحلول عام ٢٠٠٦، كان التباين بين المدارس

\* أستاذة في جامعة ستانفورد والرئيسة المؤسس لمعهد سياسة التعلم، الذي تم إنشاؤه لتوفير أبحاث عالية الجودة للسياسات التي تتيح التعليم المنصف والتمكين لكل طفل.

في فنلندا على مقياس PISA العلمي ٥٪ فقط، بينما كان متوسط التباين بين المدارس في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى حوالي ٣٣٪. ويعود الاختلاف الكبير بين المدارس عموماً إلى عدم المساواة الاجتماعية.

كما أن التباين العام في التحصيل بين الطلاب الفنلنديين أصغر حجماً أيضاً من جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى تقريباً. وهذا صحيح على الرغم من حقيقة أن الهجرة من الدول ذات المستويات التعليمية المنخفضة قد زادت بشكل حاد في السنوات الأخيرة، وهناك المزيد من التنوع اللغوي والثقافي للمدارس لمواجهته. وتشير إحدى التحليلات الحديثة إلى أن عدد الأطفال المهاجرين أو أولئك الذين لغتهم الأم ليست فنلندية يقترب من ٥٠٪ في بعض المدارس الحضرية.

وعلى الرغم من أن معظم المهاجرين لا يزالون من أماكن مثل السويد، إلا أن مجموعات الوافدين الجديدة الأسرع نمواً منذ عام ١٩٩٠ كانت من أفغانستان والبوسنة والهند وإيران والعراق وصربيا والصومال وتركيا وتايلاند وفيتنام. ويتحدث هؤلاء المهاجرون الجدد أكثر من ٦٠ لغة. ومع ذلك، فقد كان الإنجاز يتصاعد في فنلندا ويزداد إنصافاً.

### إستراتيجيات الإصلاح

بسبب هذه الاتجاهات، لجأ الكثير من الناس إلى فنلندا بحثاً عن أدلة على التحول التعليمي. كما يلاحظ أحد المحللين :

«يكتشف معظم زوار فنلندا مبادئ مدرسيةً أنيقةً مليئةً بالأطفال الهادئين والمعلمين المؤهلين بالتعليم العالي، كما أنهم يدركون الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها المدارس، والتدخل القليل من قبل إدارة التعليم المركزية في الحياة اليومية للمدارس، والطرق المنهجية لمعالجة المشاكل في حياة الطلاب، والمساعدة المهنية المستهدفة للمحتاجين». (سالبرغ، ٢٠٠٩، ص ٧)

ينسبُ القادة في فنلندا المكاسب إلى استثماراتهم المكثفة في تعليم المعلمين - حيث يتلقى جميع المعلمين ثلاث سنوات من الإعداد العالي الجودة لمستوى الخريجين تماماً على نفقة الدولة - بالإضافة إلى إصلاح شامل للمناهج ونظام التقييم المصمّم لضمان الوصول إلى «منهج التفكير»

لجميع الطلاب. ولخص «لاوكانين» تحليل حديث المبادئ الأساسية للنظام الفنلندي على النحو التالي :

- موارد لمن هم في أمس الحاجة إليها.
- معايير عالية ودعم لذوي الاحتياجات الخاصة.
- مدرسين مؤهلين.
- تقييم التعليم.
- الموازنة بين اللامركزية والمركزية. (لاوكانين، ٢٠٠٨، ص ٣١٩)

كانت عملية التغيير تقريباً عكس السياسات في الولايات المتحدة. على مدار الأربعين عاماً الماضية، تحولت فيها فنلندا من نظام شديد المركزية يركز على الاختبار الخارجي إلى نظام أكثر محلية يقوم فيه المعلمون المدربون تدريباً عالياً بتصميم المناهج الدراسية حول المعايير الوطنية الضعيفة للغاية. و يتم تنفيذ هذا النظام الجديد من خلال التمويل العادل والإعداد المكثف لجميع المعلمين. والمنطق الذي يعتمد عليه النظام هو أن الاستثمار في قدرة المعلمين والمدارس المحلية لتلبية احتياجات جميع الطلاب، إلى جانب التوجيه المدرس نحو الأهداف، يمكن أن يطلق العنان لفوائد الإبداع المحلي من أجل تحقيق نتائج مشتركة وعادلة.

و في غضون ذلك، كانت الولايات المتحدة تفرض مزيداً من الاختبارات الخارجية - غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الوصول التفاضلي إلى المناهج الدراسية - بينما تخلق ظروفاً غير عادلة في المدارس المحلية. وأصبحت الموارد المخصصة للأطفال والمدارس، في شكل تمويل شامل ووجود مدرسين مدربين وذوي خبرة، أكثر تبايناً في العديد من الولايات، مما يقوض قدرة المدارس على تحقيق النتائج التي تُطلب منها ظاهرياً. ويشير سالبيرغ أن فنلندا اتخذت مساراً مختلفاً تماماً. حيث دون ملاحظته كالتالي: «لقد عمل الفنلنديون بشكل منهجي على مدار ٣٥ عاماً للتأكد من أن المهنيين الأكفاء الذين يمكنهم صياغة أفضل ظروف التعلم لجميع الطلاب موجودون في جميع المدارس، بدلاً من التفكير في إمكانية تقديم الإرشادات الموحدة والاختبارات ذات الصلة في اللحظة الأخيرة لتحسين تعلم الطالب والالتفاف على المدارس الفاشلة». (Sahlberg، 2009، p. 22) و يجدد سالبيرغ مجموعة من الإصلاحات العالمية، التي تم إجراؤها بشكل خاص في البلدان

الأجلوسكسونية، والتي لم تعتمد عليها فنلندا، بما في ذلك توحيد المناهج الدراسية التي يتم فرضها عن طريق الاختبارات الخارجية المتكررة ؛ و تضييق المناهج الدراسية على المهارات الأساسية في القراءة والرياضيات ؛ وتقليل استخدام إستراتيجيات التدريس المبتكرة ؛ و تبني الأفكار التربوية من مصادر خارجية، بدلاً من تنمية القدرات الداخلية المحلية للابتكار وحل المشكلات ؛ واعتماد سياسات مساءلة عالية المخاطر، تتضمن مكافآتٍ وعقوباتٍ للطلاب والمعلمين والمدارس. وعلى النقيض من ذلك، يقترح:

«سياسات التعليم الفنلندية هي نتيجة أربعة عقود من التنمية المنهجية، المتعمدة في الغالب، والتي خلقت ثقافة التنوع والثقة والاحترام داخل المجتمع الفنلندي بشكل عام، وداخل نظامه التعليمي بشكل خاص. حيث استند تطوير القطاع التعليمي على تكافؤ الفرص للجميع، والتوزيع العادل للموارد بدلاً من المنافسة، والتدخلات المبكرة المكثفة للوقاية، وبناء الثقة التدريجية بين الممارسين التربويين، وخاصة المعلمين». (Sahlberg، ص ١٠)

و يتم دعم المساواة في فرص التعلم بعدة طرق بالإضافة إلى التمويل الأساس.

المدارس الفنلندية بشكل عام صغيرة (تستوعب أقل من ٣٠٠ تلميذ) مع أحجام فصول صغيرة نسبياً (فيها ٢٠ طالب/ة) ومجهزة تجهيزاً جيداً بشكل موحد. و يُعدُّ مفهوم رعاية الطلاب تربوياً و شخصياً مبدأً أساسياً في المدارس. إذ يتلقى جميع الطلاب وجبة مجانية يومياً، بالإضافة إلى الرعاية الصحية المجانية، والنقل، والمواد التعليمية، وتلقَّى المشورة في مدارسهم، بحيث يتم وضع أسس التعلم في مكانها الصحيح. علاوة على ذلك، أصبح الوصول إلى المناهج الدراسية الجيدة والمعلمين جانباً مركزياً في السياسة التعليمية الفنلندية.

### تحسين محتوى المناهج والوصول إليها

ابتداءً من السبعينيات، أطلقت فنلندا إصلاحاتٍ لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال القضاء أولاً على ممارسة فصل الطلاب إلى مساراتٍ مختلفة تماماً بناءً على درجاتهم في الاختبار، ثم من خلال إلغاء الامتحانات نفسها. وحدث هذا على مرحلتين بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٢، وتم تطوير منهج مشترك، حتى نهاية المدرسة الثانوية، في النظام بأكمله. وكان الهدف من هذه التغييرات هو تحقيق المساواة في النتائج التعليمية وتوفير وصول أكثر انفتاحاً إلى التعليم العالي.

وخلال هذا الوقت، تم أيضاً سن الدعم الاجتماعي للأطفال والأسر، بما في ذلك الرعاية الصحية ورعاية الأسنان، وخدمات التعليم الخاص، والنقل إلى المدارس.

و بحلول أواخر السبعينيات، كان الاستثمار في المعلمين محطّ تركيز إضافي. فقد تم تحسين تعليم المعلمين وتوسيعه. وقرر صانعو السياسة أنهم إذا استثمروا في مدرسين ماهرين للغاية، فيمكنهم بذلك السماح للمدارس المحلية بالمزيد من الاستقلالية لاتخاذ قرارات بشأن ماذا وكيف يتم التدريس.

ويبدو أن هذا الرهان قد أتى أكله. فبحلول منتصف التسعينيات، أتمت الدولة نظام إدارة المناهج شديد التنظيم (الذي ينعكس في أدلة المناهج القديمة التي تجاوزت ٧٠٠ صفحة من الوصفات). وأصبح المنهج الوطني الأساسي الحالي وثيقة أصغر بكثير - تضم أقل من ١٠ صفحات من التوجيه لجميع الرياضيات، على سبيل المثال - والتي تُوجّه المعلمين في تطوير مناهج وتقييمات محلية بشكل جماعي. وكان تركيز إصلاح المناهج الدراسية في التسعينيات على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مما أدى إلى التركيز على تعليم الطلاب كيفية التفكير الإبداعي وإدارة التعلم الخاص بهم.

لا توجد اختبارات خارجية موحدة تُستخدم لتصنيف الطلاب أو المدارس في فنلندا، ومعظم ملاحظات المعلمين للطلاب تكون في شكل سردي، مع التركيز على وصف التقدم الذي أحرزوه في تعلمهم ومجالات نهمهم. كما هو الحال في امتحانات NAEP في الولايات المتحدة، حيث يتم تقييم عيّات الطلاب في تقييمات مفتوحة في نهاية الصفين الثاني والتاسع لإثراء المناهج والاستثمارات المدرسية. وينصبُّ التركيز على استخدام المعلومات لدفع التعلم وحل المشكلات، بدلاً من العقاب.

وتحتفظ فنلندا بامتحان واحد قبل الالتحاق بالجامعة: امتحان البجروت، الذي ينظمه وقيّمه مجلس امتحان البجروت المعيّن من قبل وزارة التعليم الفنلندية. على الرغم من أنه ليس مطلوباً للتخرج أو الالتحاق بالجامعة، فمن الشائع أن يأخذ الطلاب هذه المجموعة المكونة من أربعة امتحانات ذات نهاية مفتوحة تركز على حل المشكلات والتحليل والكتابة. ويستخدم المعلمون إرشاداتٍ رسميةً لتصحيح امتحانات البجروت محلياً، ويتم إعادة فحص عيّات من الدرجات من قبل مصممين محترفين يتم تعيينهم من قبل مجلس امتحان البجروت. وعلى الرغم من أنه مخالف للحدس بالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على الاختبار الخارجي كوسيلة للمساءلة، فإن استخدام

فنلندا للمهام ذات النهايات المدرسية والمتمحورة حول الطالب والمضمنة في المناهج الدراسية غالباً ما يوصف بأنه سبب مهم لنجاح الدولة في الامتحانات الدولية.

يوفر المنهج الأساسي الوطني للمعلمين معايير التقييم الموصى بها لدرجات محددة في كل مادة وفي التقييم النهائي الشامل لتقدم الطالب كل عام. بعد ذلك، تستخدم المدارس والمدرسون المحليون هذه الإرشادات لصياغة منهج أكثر تفصيلاً ومجموعة من نتائج التعلم في كل مدرسة، وكذلك مناهج تقييم المعايير في المناهج الدراسية. وعلى وفق مجلس التعليم الوطني الفنلندي، فإن الغرض الرئيس من تقييم الطلاب هو توجيه وتشجيع الطلاب للتفكير والتقييم الذاتي. حيث يقوم المعلمون بتقديم تقارير تكوينية وختامية للطلاب من خلال الملاحظات اللفظية والسردية. ويُعدُّ الاستفسار محوراً أساسياً للتعلم في فنلندا، ويتم استخدام التقييم لتنمية مهارات التعلم النشط لدى الطلاب من خلال طرح أسئلة مفتوحة ومساعدة الطلاب على إيجاد الأجوبة لها.

في الفصول الدراسية الفنلندية، من النادر أن ترى مدرساً يقف في مقدمة فصل دراسي يحاضر الطلاب لمدة ٥٠ دقيقة. بدلاً من ذلك، من المرجح أن يحدد الطلاب أهدافهم الأسبوعية مع معلمهم في مجالات مواضيع محددة ويختارون المهام التي سيعملون عليها على وفق سرعتهم الخاصة. ففي فصل دراسي نموذجي، من المرجح أن يتجول الطلاب، ويتناوبون خلال ورش العمل أو يجمعون المعلومات، وي طرحون أسئلة على معلمهم، ويعملون مع الطلاب الآخرين في مجموعات صغيرة. و قد يكملون مشاريع مستقلة أو جماعية أو يكتبون مقالات لمجلاتهم الخاصة. و تتيح تنمية الاستقلالية والتعلم النشط للطلاب تطوير مهارات ما وراء المعرفة التي تساعدهم على تحديد المشكلات ومعالجتها وحلها ؛ و تقييم وتحسين عملهم ؛ وتوجيه عمليات التعلم الخاصة بهم بطرق منتجة.

### تحسين التدريس

بدأت استثمارات أكبر في تعليم المعلمين في السبعينيات مع توقع أن ينتقل المعلمون من البرامج المدرسية العادية ذات الثلاث سنوات إلى البرامج الدراسية التي تمتد من أربع إلى خمس سنوات. فخلال التسعينيات، أصلحت الدولة الإعداد مرة أخرى للتركيز أكثر على تعليم المتعلمين المتنوعين مهارات عالية المستوى مثل حل المشكلات والتفكير النقدي في برامج درجة الماجستير القائمة على الأبحاث. وكان إعداد المعلمين لمهنة قائمة على البحث هو الفكرة المركزية لتطوير تعليم المعلمين في فنلندا.

ويتم اختيار المعلمين المحتملين بشكل تنافسي من مجموعة خريجي الجامعات - حيث يتم قبول ١٥٪ فقط من المتقدمين - ويحصلون على برنامج إعداد معلم على مستوى الدراسات العليا مدته ثلاث سنوات، مجاناً تماماً وبرواتب معيشية. على عكس الولايات المتحدة، حيث يقع المعلمون في الديون للاستعداد لمهنة من شأنها أن تدفع لهم بشكل سيئ أو يدخلون بتدريب قليل أو بدون تدريب، فقد اتخذت فنلندا قراراً بالاستثمار في قوة تدريس مجهزة جيداً بشكل موحد من خلال تجنيد أفضل المرشحين ودفع المال لهم للذهاب إلى المدرسة. و هناك رغبة كبيرة في الحصول على فرص في برامج تدريب المعلمين، كما أن النقص يكاد لا يُسمع به.

ويشمل إعداد المعلمين كلاً من الدورات الدراسية المكثفة حول كيفية التدريس - مع التركيز بشدة على استخدام البحث القائم على أحدث الممارسات - وما لا يقل عن عام كامل من الخبرة في مدرسة مرتبطة بالجامعة. و تهدف هذه المدارس النموذجية إلى تطوير الممارسات المبتكرة ونمذجتها، فضلاً عن تعزيز البحث في التعلم والتعليم حيث يتم تدريب المعلمين على طرق البحث حتى يتمكنوا من «المساهمة في زيادة قدرة حل المشكلات في نظام التعليم». (F Buchberger و I Buchberger، ص ١٠)

ضمن هذه المدارس النموذجية، يشارك الطلاب و المعلمون في مجموعات حل المشكلات، وهي سمة مشتركة في المدارس الفنلندية. وتشارك مجموعات حل المشكلات في دورة التخطيط، والعمل، والتفكير / التقييم التي يتم تعزيزها في جميع مراحل برنامج تعليم المعلمين، وهي في الواقع نموذج لما يخططه المعلمون لطلابهم، والذين يتوقع منهم دمج أنواع مماثلة من البحث والاستفسار في دراساتهم الخاصة. وفي الواقع، يهدف النظام بأكمله إلى التحسين من خلال التفكير المستمر والتقييم وحل المشكلات على مستوى الفصل الدراسي والمدرسة والبلدية والدولة.

يتعلم المعلمون كيفية إنشاء مناهج فيها تحدٍ وكيفية تطوير تقييمات الأداء المحلية التي تشرك الطلاب في البحث والاستفسار على أساس منتظم. و يركز تدريب المعلمين على تعلم كيفية تعليم الطلاب الذين يتعلمون بطرق مختلفة، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتضمن تركيزاً قوياً على «التعددية الثقافية» و«الوقاية من صعوبات التعلم والإقصاء»، وكذلك على فهم التعلم والتقييم المدرس وتطوير المناهج الدراسية. وأستنتج الفنلنديون أنه إذا تعلم المعلمون مساعدة الطلاب الذين يعانون، فسيكونون قادرين على تعليم جميع الطلاب بشكل أكثر فاعلية، وفي الواقع، لن يتركوا أي طفل خلفهم.

يحمل معظم المعلمين الآن درجة الماجستير في كل من المجال الخاص بهم، وهم مستعدون جيداً لتعليم متعلمين متنوعين - بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة - من أجل الفهم العميق، واستخدام تقييمات الأداء التكويني على أساس منتظم لإثراء طريقة التدريس الخاصة بهم لتلبي احتياجات الطلاب وهم مدربون تدريباً جيداً في كل من طرق البحث والممارسة التربوية. وبالتالي، فهم خبراء تشخيص متطورون، ويعملون معاً بشكل جماعي لتصميم التعليمات التي تلبي متطلبات الموضوع وكذلك احتياجات طلابهم.

في فنلندا، مثل الدول الأخرى ذات الإنجازات العالية، توفر المدارس وقتاً للتعاون المنتظم بين المعلمين في قضايا التدريس. حيث يجتمع المعلمون في المدارس الفنلندية بعد ظهر واحد على الأقل كل أسبوع للتخطيط المشترك وتطوير المناهج الدراسية، ويتم تشجيع المدارس في نفس البلدية على العمل معاً لمشاركة المواد. ويتم توفير الوقت أيضاً للتطوير المهني خلال أسبوع عمل المعلمين. وكما هو الحال في العديد من الدول الأوروبية والآسيوية الأخرى، يتم استخدام ما يقرب من نصف وقت المعلمين في المدرسة لصقل الممارسة من خلال عمل المناهج المدرسية والتخطيط الجماعي والتعاون مع أولياء الأمور، مما يسمح للمدارس والعائلات بالعمل معاً بشكل أوثق نيابة عن الطلاب. والنتيجة هي:

«المعلمون الفنلنديون واعون ومستهلكون مهمون للتطوير المهني وخدمات التدريب أثناء الخدمة. ومثلما زاد المستوى المهني للكادر التدريسي على مدار العقدين الماضيين، كذلك زادت جودة دعم التطوير المهني للمعلم، واختفى معظم التدريب التقليدي الإلزامي أثناء الخدمة. وتحل محلها برامج مدرسية أو بلدية وفرص التطوير المهني. لقد أصبح التطوير المستمر لمهنية المعلمين التربوية حقاً وليس إلزاماً. وغالباً ما يعكس هذا التحول في ظروف وأنماط تعلم المعلمين الطرق التي يتم بها ترتيب التعلم في الفصل الدراسي للتلاميذ. ونتيجة لتعزيز الاحتراف في المدارس، أصبح من المفهوم أن المعلمين والمدرسين هم المسؤولون عن عملهم وأيضاً عن حل معظم المشكلات بدلاً من نقلها إلى مكان آخر. وتتساوى مهنة التدريس الفنلندية اليوم مع العاملين المهنيين الآخرين؛ حيث يمكن للمدرسين تشخيص المشكلات في الفصول الدراسية والمدارس، وتطبيق الحلول القائمة على الأدلة والتي غالباً ما تكون بديلة لها، وتقييم وتحليل تأثير الإجراءات المنفذة. (Sahlberg, 2007, p. 155)

أدى التركيز على التدريس وتطوير الممارسة المهنية في نهج فنلندا لتنظيم نظام التعليم، على وفق جميع التقارير، إلى زيادة انتشار أساليب التدريس الفعّالة في المدارس. علاوة على ذلك، أدت الجهود المبذولة لتمكين المدارس من التعلم من بعضها البعض إلى «بناء القدرات الجانبية»: التبنى الواسع النطاق للممارسات الفعّالة والتجريب مع الأساليب المبتكرة عبر النظام، «تشجيع المعلمين والمدارس على الاستمرار في توسيع مخزونهم من أساليب التدريس وإضفاء الطابع الفردي على التدريس لتلبية احتياجات جميع الطلاب. (Sahlberg, 2007, p.167)

وأشار مسؤول فنلندي إلى هذا الدرس الرئيس المستفاد من الإصلاحات التي سمحت لفنلندا بالارتقاء من نظام تعليمي غير منصف ومتوسط إلى قمة الترتيب الدولي:

«يؤدي تمكين مهنة التدريس إلى نتائج جيدة. إذ يجب أن تكون للمعلمين المحترفين مساحة للابتكار، لأنهم يجب أن يحاولوا إيجاد طرق جديدة لتحسين التعلم. ولا ينبغي النظر إلى المعلمين على أنهم تقنيون يتمثل عملهم في تنفيذ مناهج تُملأ بدقة، بل يجب أن يُعدّوا محترفين يعرفون كيفية تحسين التعلم للجميع. كل هذا يخلق تحدياً كبيراً والذي يستدعي بالتأكيد إجراء تغييرات في برامج تعليم المعلمين. ويحتل المعلمون المرتبة الأعلى من حيث الأهمية، لأن الأنظمة التعليمية تعمل من خلالها». (Laukkanen, 2008)

لقد اتخذت فنلندا هذه العناصر بطريقة منهجية، بدلاً من صبّ الطاقة في مجموعة من الابتكارات ثم تغيير المسار كل بضع سنوات، كما كان الحال غالباً في العديد من المجتمعات في الولايات المتحدة، وخاصة في المدن الكبيرة. وبينما أجرت هذه الدولة الصغيرة هذا العمل على المستوى الوطني، فقد تم استخدام إستراتيجيات مماثلة على مستوى الولاية أو المقاطعة في أستراليا ونيوزيلندا وكندا ذات الدرجات العالية، ومقاطعات مثل هونج كونج وماكاو في الصين، بنتائج إيجابية.

ويوضحون كيف يمكن بناء نظام يتم فيه تعليم الطلاب بشكل روتيني من قبل مدرسين معيّنين جيداً يعملون معاً لإنشاء منهج مدروس وعالي الجودة، مدعوماً بالمواد والتقييمات المناسبة التي تتيح التعلم المستمر للطلاب والمعلمين والمدارس على حد سواء.

الدراسات المذكورة في هذا المقتطف:

١. إف بوجبرجر و آي بوجبرجر ٢٠٠٤، قدرة حل المشكلات لنظام تعليم المعلمين كشرط للنجاح؟ تحليل «الحالة الفنلندية».
٢. سالبرج، ٢٠٠٧، سياسات التعليم لرفع مستوى تعلم الطلاب: النهج الفنلندي، مجلة سياسة التعليم
٣. سالبرج، ٢٠٠٩، التغيير التربوي في فنلندا، إيه هارجريفز، إم فولان، إيه ليبرمان، ودي. هوبكنز (محرران)، الدليل الدولي للتغيير التربوي

الرابط:

<https://edpolicy.stanford.edu/library/publications/543#:~:text=All%20students%20receive%20a%20free,aspect%20of%20Finnish%20educational%20policy>